

Distr.: General
28 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١١٦ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل
النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة
للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

موجز

لقد أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في ما يخص
الغايات المتعلقة بالحد من الفقر، ومصادر مياه الشرب المحسنة، والتعليم الابتدائي، والصحة.
وقد أصبحت عدة غايات أخرى أيضاً في متناول اليد قبل حلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك،
لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة في الغايات المتعلقة بالحد من الجوع ووفيات الأطفال
والوفيات النفاسية، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والوفاء بالالتزامات المقطوعة
لإقامة الشراكة العالمية. واتسم التقدم المحرز أيضاً بالتفاوت في ما بين البلدان وبين مختلف
المجموعات السكانية والمناطق داخل البلدان. وفي أفقر بلدان العالم على وجه الخصوص،
لم يواكب التقدم المحرز في أحيان كثيرة التغيرات السريعة التي تشهدها التركيبة السكانية.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270814 260814 14-58419 (A)



وقد اتخذ العديد من المبادرات والإجراءات لتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، شملت عدداً كبيراً من مختلف أصحاب المصلحة. لكن، وفي حين أن هذه المبادرات لم تسفر عن نتائج سارة، لا بد من مضاعفة الجهود.

ويكتسي النمو المستدام والشامل والعاقل إلى جانب رعاية البيئة أهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويناقش هذا التقرير عدداً من الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة لدعم هذا النوع من النمو، بما في ذلك النهوض بالإصلاحات في تنظيم الشؤون المالية للحد من مخاطر الأزمة المالية والاقتصادية؛ وتعزيز الحيز المتاح للسياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية؛ وتحفيز الاستثمار الطويل الأجل من أجل التنمية المستدامة؛ وتدعيم التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي في مجال السياسات؛ وتشجيع العمل بأجور لائقة، وعلى وجه الخصوص توظيف النساء والشباب؛ والحد من عدم المساواة من خلال الحماية الاجتماعية وتدابير أخرى لإعادة التوزيع؛ وتقاسم المنفعة المستمدة من الموارد الطبيعية على نحو أكثر شمولاً في ما بين السكان.

وتمضي قدماً العملية الحكومية الدولية للنهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أصدر فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة تقارير هامة. وسيصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تقرير تجميعي يقيّم الأعمال الجارية لإعداد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

مقدمة

١ - في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد عام ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥)، طلب رؤساء الدول والحكومات إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وأن يرفع توصيات من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد ذلك، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٥ إلى الأمين العام أن يُضمن تقريره السنوي تحليلاً وتوصيات بشأن سياسات تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل تعجيل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - واستجابة للطلبات المذكورة أعلاه، يعرض هذا التقرير آخر المعلومات عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولحمة عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتسريع الخطى نحو هذه الأهداف؛ وتحليلاً للخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف وتعزيز تأثيرها على تحقيق الأهداف؛ والدروس المستخلصة من السعي الحثيث نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها مراجع قيمة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥؛ وخريطة الطريق لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١)

ألف - التقدم المحرز

٣ - من خلال تضافر جهود الحكومات الوطنية وبدعم من المجتمع الدولي، أحرز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد بلغ العالم غاية الحد من الفقر على الصعيد العالمي قبل خمس سنوات من الموعد المحدد، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في المناطق النامية من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. كما تحققت غاية توفير مياه الشرب المأمونة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات من الموعد المحدد. ومنذ عام ١٩٩٠، تمكن أكثر من ٢,٣ بليون شخص من الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب وتمكنت نسبة ٨٩ في المائة

(١) ترد معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٤) وتقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤: حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية (يصدر فيما بعد).

من السكان في العالم من الوصول إلى مصدر محسن لها بحلول عام ٢٠١٢. وتجلى إحراز تقدم كبير أيضاً في ما يتعلق بالتعليم الابتدائي، حيث بدأت الفجوات الفاصلة بين معدلات تسجيل البنين والبنات في المدارس تضيق. وعلى الصعيد العالمي، انخفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس (من هم في سن التعليم الابتدائي) انخفاضاً ملحوظاً، من ١٠٢ مليون إلى ٥٨ مليون بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، علماً بأن ما يقرب من نصف عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات.

٤ - وتحققت في جميع أنحاء العالم مكاسب ملحوظة في مكافحة الملاريا والسل، إلى جانب وقوع تحسُّن ملحوظ في جميع الغايات المتعلقة بالصحة. فخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، وأدى توسيع كبير لنطاق التدخلات ضد داء الملاريا إلى انخفاض في معدلات الوفيات العالمية قدره ٤٢ في المائة، وهذا مؤشر على أن الالتزامات السياسية والمالية المستمرة من المجتمع الدولي بدأت تؤتي ثمارها. وكان معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات من العمر في عام ٢٠١٢ يقارب نصف المستوى الذي بلغه عام ١٩٩٠، حيث انخفض من ٩٠ إلى ٤٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

٥ - وقد أصبح العديد من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية في متناول اليد بحلول عام ٢٠١٥، على افتراض أن الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص ستستمر. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل انتشار نقص التغذية في المناطق النامية من ٢٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٤ في المائة خلال ٢٠١١-٢٠١٣. وإذا ما قدمت مساعدة إضافية فورية للبلدان التي تباطأ التقدم المحرز فيها في الآونة الأخيرة، فإنه بالإمكان تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع المزمن بالنصف. وظلت سبل الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة الضروري لإنقاذ الحياة للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية تشهد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

باء - أوجه القصور والتباين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٦ - من الواضح أيضاً أنه لن تتحقق بعض الأهداف ما لم تُنفذ على الفور إجراءات وتدخلات مركزة وأكثر جرأة يكون محورها الناس. فعلى سبيل المثال، يتطلب الوصول إلى غاية تخفيض الجوع وسوء التغذية، وخاصة على المستوى دون الوطني وفي البلدان التي تعاني من النزاعات وضعف أجهزة الحكم، بذل المزيد من الجهود. ووفقاً لبيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ المستقاة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يعاني ٨٤٢ مليون نسمة، أي شخص من كل ثمانية أشخاص، من سوء التغذية المزمن. ولا يزال انتشار نقص

التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا مرتفعاً، حيث بلغ ٢٤,٨ في المائة و ١٦,٨ في المائة، على التوالي.

٧ - وعلى الرغم من حدوث تحسن هائل في مجال بقاء الطفل، هناك حاجة إلى مزيد من التقدم السريع لتحقيق هدف طموح لخفض ثلثي وفيات الأطفال. وتظهر أحدث البيانات المتاحة أن نسبة الوفيات النفاسية انخفضت على الصعيد العالمي من ٣٨٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٠ في عام ٢٠١٣. غير أن هذا التقدم المحرز، على روعته، لم يصل إلى الغاية المقررة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع. وبالمثل، وعلى الرغم من أن البلدان النامية قد خطت خطوات هائلة في توسيع فرص الحصول على التعليم الابتدائي، حيث بلغ صافي معدل التسجيل في المدارس ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٢، فقد تباطأ التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في الآونة الأخيرة بشكل كبير إلى درجة أن العالم، بالمعدل الحالي، من غير المحتمل أن يحقق غاية تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. ولم تتحقق الغاية المقررة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في حصول جميع من هم بحاجة إلى العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ على سبل علاجه، ولا تزال وتيرة الحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بطيئة للغاية؛ ومع ذلك، من المتوقع أن يحصل ١٥ مليون شخص، على الصعيد العالمي، على علاج فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٥ إذا تم الحفاظ على الزخم الحالي.

٨ - ولا يزال التفاوت بين الجنسين كبيراً. فمعدل تسجيل الإناث في المدارس أقل من معدل تسجيل الذكور في المدارس في العديد من البلدان وما زالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في هيئات صنع القرار. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ متوسط نسبة النساء في البرلمانات الوطنية ٢١,٨ في المائة في جميع أنحاء العالم. وفي كل منطقة نامية، تميل النساء إلى شغل وظائف أقل أمنياً ويمنحن استحقاقات اجتماعية أقل من الرجال. ولا تزال فرص حصول المرأة على العمل مقابل أجر ضئيلة، ولا سيما في شمال أفريقيا وجنوب آسيا وغرب آسيا. ولا تزال هناك فوارق واسعة بين الجنسين في المعارف الأساسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي كانت الأكثر تضرراً من هذا الوباء.

٩ - ومن المرتقب ألا يتحقق البعض من الأهداف المقررة في مجالات الاستدامة البيئية. ولا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي تتزايد. ففي عام ٢٠١١، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تفوق مستوى عام ١٩٩٠ بنحو ٥٠ في المائة، في حين أنه

وفقاً لبروتوكول كيوتو، كان من المفترض أن تكون الانبعاثات في عام ٢٠١٢ أقل من مستوى عام ١٩٩٠. ومع أن الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢ تمكن ما يقرب من بليون نسمة من الوصول إلى مرافق صرف صحي محسّنة، فإن ٢,٥ بليون نسمة لا يزالون يفتقرون إلى هذه المرافق. ومن هذا المجموع، لا يزال حوالي بليون نسمة يمارسون عادة التغوط في العراء، وهذا خطر كبير على الصحة والبيئة. وفي جميع أنحاء العالم، غدت الموارد الطبيعية في تردّد خطير، في ظل استمرار فقدان الغابات والثروة السمكية والأنواع الحية، وهي عملية تتفاقم بسبب تغير المناخ.

١٠ - وقد كان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتاً بين البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، ساعد النمو الاقتصادي المطرد أفريقيا على إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة ولكن سوء التغذية لا يزال مشكلة خطيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان هناك تفاوت أيضاً في ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية بين المجموعات السكانية المختلفة والمناطق داخل البلدان. فالإنجازات التي تحققت في مجال التعليم في المناطق الريفية عادة ما تكون أقل منها في المناطق الحضرية. وبالمثل، وعلى المستوى الوطني، غالباً ما يكون ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية أقل وضوحاً بين أكثر الناس ضعفاً وهميشاً داخل البلد الواحد. كما تباطأ التقدم بوجه خاص في المناطق المتضررة من النزاعات والعنف وضعف أجهزة الحكم وعدم فعالية المؤسسات.

جيم - الشراكة العالمية من أجل التنمية والمبادرات العالمية الأخرى^(٢)

١١ - لقد زاد حجم صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. فقد بلغ إجمالي صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٣٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣ بالقيمة الحالية للدولار، بعد أن كان قد بلغ ١٢٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وتشير التقديرات الأولية إلى أن معظم الزيادة الحاصلة في حجم هذه المساعدة أتت من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف ومن زيادة قدرها ٢٥ في المائة من المساعدات الإنسانية. ومن بين البلدان الأعضاء الـ ٢٨ في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حققت الدانمرك والسويد

(٢) يعرض التقرير السنوي لفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية معلومات منتظمة عن المجالات الخمسة التي هي جزء من الشراكة العالمية من أجل التنمية، المحددة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: المساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق (التجارة)، والقدرة على تحمل الديون، والحصول على الأدوية الأساسية، والجديدة التكنولوجيات. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الشبكي التالي:

.www.un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/index.shtml

ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢ - وساعد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على استعادة بعض الثقة في العمليات المتعددة الأطراف اللازمة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وكانت إحدى النتائج الرئيسية للمؤتمر هي الاتفاق الجديد لتيسير التجارة الذي ينطوي على إمكانات كبيرة لخفض تكاليف المعاملات التجارية في البلدان النامية. واتفق الأعضاء أيضاً على إنشاء آلية رصد لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، واتخذوا قرارات خاصة بأقل البلدان نمواً تتعلق بإمكانية وصول تلك البلدان إلى السوق المعفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتفعيل إعفاء الخدمات، وإصلاح تجارة القطن. ولا يزال هناك المزيد من الأعمال التي يجب القيام بها في هذه المجالات وفي مجالات أخرى من أجل إنجاز خطة الدوحة للتنمية.

١٣ - وبالإضافة إلى الشراكة العالمية الرسمية من أجل التنمية، التي يرد تعريفها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، يُكمل عدد كبير من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين العمل من أجل تحقيق غايات هذا الهدف. وشجع الأمين العام عدداً من المبادرات الرامية إلى تركيز اهتمام صانعي السياسات العامة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تعبئة موارد إضافية واتخاذ إجراءات بشأن مجموعة مختارة من الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل هذه المبادرات مبادرة "كل امرأة، كل طفل"، والطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة التعليم أولاً العالمية، وتحدي القضاء على الجوع، وحركة تعزيز التغذية، ونداء العمل بشأن النظافة الصحية. وتستتبع هذه المبادرات إقامة شراكات طوعية في ما بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، بما فيها الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة. وأُعلن عن التزامات أخرى متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في الاجتماعات الرفيعة المستوى في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. وتُظهر هذه المبادرات مجتمعة وجود مجموعة متنامية من الشركاء والجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، واعترافاً متزايداً بمشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

دال - الجهود المبذولة لتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٤ - بذلت البلدان النامية جهوداً كبيرة من أجل تعجيل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إجراء زيادة كبيرة في نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، على التعليم والصحة وغيرها من المجالات ذات الأولوية المتصلة بالأهداف الإنمائية

للألفية. وفي بعض الحالات، دعمت الوكالات الإقليمية والعالمية، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة، المبادرات الوطنية.

١٥ - ومن الأمثلة على المبادرات الكبيرة الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة مبادرة "المنح الأسرية" في البرازيل وغيرها من برامج التحويلات النقدية في بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية والأفريقية^(٣). وبالمثل، أوجد قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف لعام ٢٠٠٥ في الهند فرص عمل ومداحيل إضافية للأسر الريفية الفقيرة. وفي الصين، اعتمدت الحكومة تدابير سياسة عامة من أجل توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات العامة لنسبة متزايدة من السكان، وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وزيادة الحد الأدنى للأجور. وفي عدة بلدان في أمريكا اللاتينية، بما فيها إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، فإن مفهوم "الحياة الطيبة" قد أصبح له تأثير بوصفه وسيلة جديدة لتحقيق التوازن بين احتياجات المجتمعات البشرية وقدرة الطبيعة. وهناك العديد من المبادرات الأخرى التي تتخذها البلدان النامية في جميع أنحاء العالم وتُسهّم في التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد أدناه وصف للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعجيل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لدعم البلدان في تصميم حلول شديدة الأثر من أجل التغلب على العقبات التي تعوق التقدم على الصعيد الوطني أو دون الوطني. واعتمد الإطار ٥٨ بلداً، وإلى جانب الحكومات الوطنية، يُشرك هذا الإطار الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد القطري، مثل منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٧ - وقد أنشئ الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اتفاق بين الحكومة الإسبانية ومنظومة الأمم المتحدة بهدف التعجيل بإحراز التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية. وموّل الصندوق ١٣٠ برنامجاً

(٣) انظر، على سبيل المثال، Giovanni Andrea Cornia, ed., *Falling Inequality in Latin America: Policy Changes and Lessons* (تقلص أوجه التفاوت في أمريكا اللاتينية: تغيرات السياسات العامة والدروس المستخلصة)، وهي دراسة أعدها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (Oxford, Oxford University Press, 2014)؛ وأرييل فيشباين ونوربرت شادي، "Conditional cash transfers: reducing present and future poverty" (التحويلات النقدية المشروطة: الحد من الفقر حالياً ومستقبلاً)، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٩).

مشتركاً في ثمانية مجالات برنامجية في ٥٠ بلداً. كما قدم الدعم لعدة شراكات عالمية ومبادرات لإدارة المعارف المواضيعية.

١٨ - وفي ما يتعلق بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، فقد ثبت أن تشجيع العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق استراتيجية فعالة للحد من الفقر. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، ركزت عدة بلدان أفريقية على تحسين مهارات الشباب وإتاحة فرص العمل لهم. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، استفاد من برنامج تجريبي بشأن التثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة في ثمان مناطق ما يقرب من ٢٨ ٠٠٠ من الشباب، من بينهم ١٣ ٦٠٠ فتاة. ولا تزال منظمة العمل الدولية تعمل على دعم الالتزام الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية والقاضي بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. وقد ركزت المبادرات التي يدعمها الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً على توسيع نطاق العمالة، ومساعدة ٣٥٨ ٦١ من مشاري الأعمال الحرة، و ١٥ ١٣١ مزارعاً، و ٢ ٨٦٢ مؤسسة تجارية صغيرة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وصربيا وفيت نام وكوستاريكا ومصر. وركزت بعض المبادرات المنفذة بدعم من الصندوق أيضاً على تعزيز دور التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية في الحد من الفقر.

١٩ - واتخذ عدد من البلدان النامية مبادرات، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، من أجل التعجيل بإحراز تقدم في الحد من الجوع وسوء التغذية. وركزت بعض هذه المبادرات على توسيع نطاق العمالة الريفية وتطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية. وقامت عدة بلدان أفريقية، بالتعاون مع البنك الدولي وعدد من وكالات الأمم المتحدة والمناخين الثنائيين، بتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

٢٠ - وتمثل إضافة قيمة للمنتجات الزراعية التي تنتجها الأسر الريفية وسيلة هامة أخرى نحو زيادة الدخل والحد من الفقر. وبمشاركة الحكومات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين، تركز العديد من البلدان على القيمة المضافة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية، إضافة إلى مناولة المنتجات بعد الحصاد، وإدارة سلسلة الإمدادات، وترويج التجارة. فقد ساهم إنتاج حوالي ٤ ٠٠٠ طن من زيت النخيل في نيجيريا، على سبيل المثال، نتيجة لاستحداث نماذج من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بتجهيز زيت النخيل، في إيجاد ١ ٨٠٠ فرصة عمل في المناطق الريفية. ويجري الآن تكرار هذه النماذج باعتبارها جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية في نيجيريا. وما فتئت منظمة الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية تعمل بنشاط على دعم هذه المبادرات، من خلال التزامها بتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢١ - وفي مجال التعليم (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية)، تجسدت جهود التعجيل في مبادرة التعليم أولا العالمية التي ستستغرق خمس سنوات، والتي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠١٢. وقد اجتمع وزراء التعليم والشؤون المالية لمعالجة العقبات التي تحول دون الوصول إلى التعليم في البلدان الأشد احتياجاً. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تقوم بمهام الأمانة العامة، بدور مهم في تنفيذ البرامج في إطار هذه المبادرة. وعلى سبيل المثال، وفر برنامجٌ لتنمية قدرات للحكومات والمنظمات غير الحكومية في آسيا والمحيط الهادئ التعليم الأساسي لـ ٢٠ مليون طفل غير مسجلين في المدارس من خلال استراتيجيات التعلم المرن. وقامت مبادرة ”الدفع الكبيرة“، التي تهدف إلى التعجيل بتوفير التعليم للجميع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبدأت في نهاية عام ٢٠١٢، بإشراك ٢١ بلداً بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. وفي إطار مبادرة برنامج التعليم الأساسي في أفريقيا، اعتمدت ١٠ بلدان أفريقية مرحلة إلزامية للتعليم قبل الابتدائي لمدة سنة واحدة، واعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية التعليم الابتدائي المجاني في الفصول الثلاثة الأولى. ويمكن مختبر أمريكا اللاتينية لتقييم جودة التعليم، وهو شبكة تضم مديري التقييم التعليمي ويرأسها وزراء التعليم في ١٥ بلداً وولاية نويفو ليون المكسيكية، من اتخاذ تدابير فعالة في مجال السياسة العامة من أجل تحسين التعلم وتقييم الأداء في تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٢٢ - وتُبذل الجهود حالياً للتعجيل بالحد من التفاوت بين الجنسين في التعليم (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية). فقد أطلقت اليونسكو الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء في أيار/مايو ٢٠١١ من أجل إنشاء عدة شراكات ابتكارية، بمشاركة القطاع الخاص، لاتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد القطري من أجل زيادة فرص التعلم للمراهقات والنساء. وفي السنغال، ازداد بانتظام عدد الفتيات والشابات اللاتي استفدن من خلال تعلم القراءة والكتابة ومهارات الحياة. ومنذ عام ٢٠١٢، هيأت التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية بيئة أكثر مواتية لتعلم البنات في المدارس في إثيوبيا وفي عدد آخر من البلدان الأفريقية. وتنفذ حالياً مبادرات مماثلة في باكستان وبلدان أخرى في جنوب وغرب آسيا. وبدأت الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي تحقق نتائج أيضاً: فعلى سبيل المثال، قامت مبادرة اتخذها البنك الدولي لمعالجة التحديات التي تواجه التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببناء مدارس للتعليم الأساسي في مصر والمغرب، وزادت معدلات تسجيل الفتيات في المدارس.

٢٣ - وقد ثبت في كثير من الأحيان أن عدم كفاية الغذاء والتغذية يشكل عقبة أمام تحقيق غايات التعليم المقررة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من التفاوت بين الجنسين في التعليم. وقد اتخذت عدة مبادرات لتذليل هذه العقبة. فعلى سبيل المثال، مد برنامج الأغذية العالمي يد العون إلى ١٩,٨ مليون مستفيد من التغذية المدرسية في ٦٣ بلداً في عام ٢٠١٣. وكان ما يقرب من نصف المستفيدين من البرامج (٤٨ في المائة) من الفتيات. ومن أجل الحد من عدد الحالات التي يُخرج فيها الأطفال، ولا سيما الفتيات، من المدرسة للمساعدة في المنزل، قدم برنامج الأغذية العالمي ١,٢ مليون وجبة غذائية منزلية في عام ٢٠١٣ إلى الأسر التي ترسل بناتها إلى المدارس باستمرار.

٢٤ - ويكتسي تمكين المرأة أهمية حاسمة في التعجيل بإحراز الغايات الأخرى المقررة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى الصعيد القطري، قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حتى عام ٢٠١٣، بدعم برامج في ٩٦ بلداً. والهدف من هذه الجهود هو تمكين المرأة عن طريق تحسين ظروف عملها في المزارع الصغيرة؛ وتغيير المواقف تجاه النساء والفتيات وإنهاء العنف ضدهن؛ وإسماع صوت المرأة بقدر أكبر في هيئات صنع القرار؛ وكفالة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ وتمكين النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في الجمعيات الزراعية في مصر، وتوفر تدريب أفضل للأعضاء الإناث في هيئات الحكم المحلي في بنغلاديش والهند، وزاد الوعي بالعنف الجنساني في كولومبيا. وبالمثل، أدت خطط العمل التي وضعت بموجب إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسين النتائج الاقتصادية بالنسبة للمرأة في كمبوديا، بالشراكة مع القطاع الخاص. وأدت البرامج التي يدعمها الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في القوانين والخطط والسياسات في العديد من البلدان.

٢٥ - وفي ما يتعلق بالحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة الأمراض الرئيسية (الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية)، كانت خطط الصحة الوطنية التي تدمج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الطفل، قيد التنفيذ في ١٩ بلداً كجزء من مبادرة وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة إضافة إلى البنك الدولي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وفي الوقت نفسه، كانت مبادرة موسكوكا: صحة الأمهات والأطفال حديثي

الولادة والأطفال دون سن الخامسة، المتماشية مع مبادرة وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة إضافة إلى البنك الدولي، قد نفذت في بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. ومنذ عام ٢٠٠٧ والبرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية يعمل عن كثب مع حكومات ٤٦ بلداً لضمان إمكانية الحصول على إمدادات يُعوّل عليها من وسائل منع الحمل، والأدوية والمعدات اللازمة لتنظيم الأسرة، وسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً، وتوفير خدمات صحة الأم. وفي الوقت نفسه، يساعد الصندوق المواضيع لصحة الأم، الذي نُفذ في ٤٣ بلداً بحلول عام ٢٠١٣، على الإسراع بالتقدم نحو تحسين صحة الأم في بعض من أشد البلدان فقراً في العالم. فقد عزز برنامجه الخاص بالقبالة القدرات في هذا المجال في أكثر من ٣٠ بلداً. ودعم أيضاً بناء القدرات على الصعيد دون الوطني لخدمات رعاية التوليد في الأحوال الطارئة والرعاية الطارئة للمواليد في ٣٢ بلداً.

٢٦ - وفي ما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وكجزء من الدعم المقدم لمبادرة "النداء إلى العمل بشأن النظافة الصحية"، ما فتئت الشراكة العالمية للبنك الدولي من أجل تقديم المعونة القائمة على النواتج تركز على البلدان التي لا يزال الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية فيها أمراً يصعب على الفقراء. ويجري تنفيذ هذه المبادرات في بلدان من قبيل جمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا والهند ودولة فلسطين (الضفة الغربية) والعديد من الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. ويقدر أن ٤٤٠.٠٠٠ شخص في ٣٣٧ مجتمعاً محلياً (٨٠ في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية) قد تمكنوا من الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة والخدمات المتصلة بالمياه من خلال البرامج المشتركة التي يدعمها صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا.

٢٧ - ولا تزال معالجة وإدارة مخاطر الكوارث والمناخ ذات أهمية أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ففي ولاية أوديشا بالهند، على سبيل المثال، يعود استصلاح السهول الفيضية بفوائد كبيرة على الزراعة المحلية ومصائد الأسماك عند مصاب الأنهار، ويساعد في الوقت ذاته على الإدارة المستدامة لنظم الفيضانات ومجاري المياه. وفي إثيوبيا، أدى برنامج مستدام لإدارة الأراضي والمستجمعات مياه الأمطار إلى حدوث زيادة كبيرة في إنتاج الأغذية وتخفيف آثار الجفاف والفيضانات. وفي الوقت نفسه، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على منع الكوارث والتخفيف من أثرها على المجتمعات المحلية والبلدان الضعيفة من خلال تحسين إدارة النظم

الإيكولوجية وجعل نهج يستند إلى الاعتبارات الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث جزءاً من استراتيجيات التنمية والتكيف مع تغير المناخ.

٢٨ - وقد اعتمد البنك الدولي نهجاً محسناً لمعالجة المشاكل الخاصة للمناطق التي تعاني من نقص الخدمات من خلال اشتماله على مشاركة المجتمعات المحلية والأطر القائمة على النتائج وبرامج التوعية. فعلى سبيل المثال، أوجد البرنامج في اليمن، بالشراكة مع الجهات المانحة الأخرى، ٨,٧ ملايين يوم عمل، استفاد منها مباشرة أكثر من ٣ ملايين شخص، ١,٨٣ مليون منهم من النساء. وعمل البنك الدولي أيضاً بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية على توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية الوطنية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في أفريقيا.

٢٩ - وتضطلع اللجان الإقليمية الخمس جميعها بعمل هام في ما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولأن اللجان الإقليمية لديها فهم وثيق للاحتياجات الخاصة لبلدان المناطق الإقليمية، فهي قادرة على تكييف مبادراتها بشكل فعال وفقاً لها، لا سيما في ما يتعلق بتوفير الدعم التقني وجمع البيانات وتحليل وصوغ السياسات.

٣٠ - وتقوم أيضاً عدد من الوكالات الدولية، التي تعمل على ضمان السلام وحفظ الاستقرار وتحسين الحكم والمؤسسات، بتقديم إسهامات قيمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - ويشكّل العمل الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال نشر المعلومات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف. وكثيراً ما يؤدي تعميم المعلومات عن أفضل الممارسات لإحراز تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية في أحد البلدان إلى تحفيز البلدان والمناطق المجاورة، على الاحتذاء به في ما تحقق من نجاح.

٣٢ - وما زال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يشارك على أعلى مستوى في الترويج للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فمنذ عام ٢٠١٣ والاستعراض الذي يجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة رئيس البنك الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما نُفِّذ من الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، يساعد على تحديد المآزق التي تعتري الوفاء بهذه الأهداف، ورسم خطوات ملموسة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة كي تساعد البلدان على تحقيق تقدم كبير. وتعزز المبادرة الدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تكفل اتباع نهج منسق إزاء استغلال الخبرات التقنية والتنفيذية لمنظومة الأمم

المتحدة. وقد شدد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على الحاجة الملحة إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية وأعادوا التأكيد على التزامهم باستخدام كل دورة من دورات المجلس حتى عام ٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز والتحديات المصادفة باعتبار ذلك أداة للمساءلة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - السياسات العامة الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والعاقل والشامل للجميع من أجل بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية

٣٣ - من المسلم به أن النمو المطرد والعاقل والشامل للجميع هو شرط ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. وتكتسي السياسات المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء أهمية قصوى للتعجيل بإحراز التقدم ولتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ في أبعادها الثلاثة المترابطة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ألف - سياسات النمو المطرد

٣٤ - تعيد التجربة الأخيرة المتمثلة في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التأكيد على أن استقرار البيئة الاقتصادية الدولية، ووجود حيز قوي للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، هما من بين أهم الشروط كي تتمكن البلدان، لا سيما البلدان النامية، من تحقيق النمو المطرد.

٣٥ - ومنذ الكساد الكبير المشهود في عام ٢٠٠٩، مضى الاقتصاد العالمي في مسار للانتعاش يتسم بالبطء والتعثر. وحالياً لم يعد الاقتصاد العالمي يعد إلى العمل بطاقته الكاملة^(٤).

٣٦ - ولا يزال نصيب الفرد من الدخل في عدة بلدان متقدمة، لا سيما في أوروبا، يقل بكثير مما كان عليه قبل الأزمة، يصحبه باستمرار ارتفاع معدلات البطالة. وقد عانت البلدان النامية بدرجة كبيرة من الأزمة المالية العالمية، في ظل انخفاض تدفقات التجارة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والانعكاس الحاد في تدفقات رأس المال، والزيادة الكبيرة في تكاليف التمويل الخارجي، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف. وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتجهة للبلدان النامية، لا سيما لأقل البلدان نمواً، وذلك لعدة سنوات أيضاً، على

(٤) يمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً في التقرير المتعلق بالحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠١٤ (E/2014/70).

النحو المشار إليه أعلاه. وعلى الرغم من أن انتعاش النمو ظل منذ ذلك الحين في البلدان النامية أقوى مما هو الحال في البلدان المتقدمة، فلا يزال متوسط معدل النمو للبلدان النامية أقل بنقطتين مئويتين من مستواه قبل الأزمة.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت تداعيات سياسات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها كبرى البلدان المتقدمة ذات أهمية متزايدة بالنسبة للبلدان النامية. ومن ناحية إيجابية، فإن حوافز السياسة العامة المنسقة دولياً بقيادة مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩ قد نشأت عنها انتعاش في النمو في جميع أنحاء العالم، استفاد منه كثير من البلدان النامية، وإن كان هذا الزخم قد تضاءل بمجرد انتهاء الحوافز. أما من الناحية السلبية، فإن تدابير التيسير الكمي التي اتخذتها كبرى البلدان المتقدمة النمو في أعقاب الأزمة المالية، وكذلك التعديلات التي أدخلت على تلك التدابير مؤخراً، قد أدت إلى قدر كبير من انعدام الاستقرار في الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، كما يتضح من الاضطرابات المالية التي واجهتها العديد من هذه البلدان في منتصف عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤.

٣٨ - ولذلك، يلزم في السياق الحالي بذل جهود أكبر للنهوض بالإصلاحات في مجال التنظيم المالي من أجل التخفيف من حدة مخاطر الأزمات المالية. وبعد الأزمة المالية العالمية، شُرع في مجموعة من الإصلاحات المالية في جميع أنحاء العالم، تشمل إصلاحات في النظام المصرفي؛ وتعزيز تنظيم المصارف الموازية، والمشتقات المالية، والمؤسسات المالية الكبيرة، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية؛ وإصلاحات المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إصلاح نظام الحصص والإدارة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالرغم من ذلك، كان التقدم المحرز حتى الآن في هذه الإصلاحات بطيئاً.

٣٩ - ويلزم أيضاً بذل جهود أكبر لتعزيز حيز السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية. ويتطلب هذا الأمر تحسين إطار إدارة الاقتصاد الكلي الذي يرسى هوامش أمان للسياسات عندما يكون الاقتصاد في فترة رخاء، ويقوم بتنفيذ تدابير توسعية عندما يواجه الاقتصاد تراجعاً. ومعظم البلدان النامية حالياً هي في وضع يمكنها من تحمل الصدمات الخارجية بشكل أفضل مما كانت عليه في عقد التسعينات من القرن الماضي عندما اندلعت الأزمات المالية في مرات متكررة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويرجع هذا جزئياً إلى أن هذه البلدان قد عززت حيز السياسات لديها من خلال تعزيز تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه، واعتماد أنظمة أكثر مرونة لأسعار الصرف، وتعزيز الرقابة الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، واتخاذ تدابير لإدارة تدفقات رأس المال عند الضرورة، وزيادة احتياطات العملات الأجنبية، وانتهاج سياسات نقدية

وضريبية حكيمة. ومع ذلك، فإن حيز السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية في العديد من البلدان النامية بحاجة إلى مزيد من التعزيز من أجل الحد من ضعف هذه البلدان إزاء الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء.

٤٠ - وقد حظيت مسألة إدارة حساب رؤوس الأموال، بما في ذلك التدابير الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، والإدارة المباشرة لتدفقات رأس المال، باهتمام متجدد باعتبارها عنصراً مهماً من التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية. وقد نفذت كل من إندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، وتايلند، وإقليم تايوان التابع للصين، وجمهورية كوريا، والفلبين، وماليزيا، والهند، مبادرات شتى لإدارة حساب رؤوس الأموال، بما في ذلك فرض ضرائب على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل و/أو تحديد بعض الفترات لتقييد تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، من أجل تثبيط المضاربة في تدفقات رؤوس الأموال. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير لحفز تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والأكثر استقراراً الموجهة للاستثمار.

٤١ - وبالإضافة إلى السياسات الرامية للتخفيف من مخاطر الأزمات المالية وتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي للدورات الاقتصادية، يلزم أيضاً وضع سياسات لتعزيز الاستثمار الطويل الأجل في المجالات البالغة الأهمية من قبيل البنى التحتية (لا سيما في المناطق الريفية)، والتغذية، والصحة، والتعليم، وخدمات الصرف الصحي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكنولوجيات اللازمة للتصدي لتغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويكمن التحدي في تعزيز نظام مالي عالمي يحفز تمويل الاستثمارات المستدامة الطويلة الأجل، ويسهم في تعبئة الموارد المالية المحلية في البلدان النامية، وكذلك تحسين التنسيق في ما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الجزئي.

٤٢ - ويتطلب تحقيق النمو المطرد لجميع البلدان أيضاً تعزيز تنسيق السياسات والتعاون على الصعيد الدولي. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، أظهر إطار تنسيق السياسات في ما بين مجموعة العشرين إحراز بعض التقدم، إلا أنه يلزم بذل جهود أكثر تضامناً لتعزيز الانتعاش العالمي في النواتج وفرص العمل. والأهم من ذلك أنه ينبغي تعزيز تنسيق السياسات الدولية في محافل دولية واسعة النطاق وبها تمثيل جيد، ولا سيما في الأمم المتحدة. وثمة حاجة أيضاً إلى تنسيق السياسات والتعاون على الصعيد الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالإفلات الضريبي والتهرب الضريبي على الصعيد الدولي، وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، وارتفاع تكاليف إرسال التحويلات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة إلى التعاون الدولي في مجال السياسات لضمان إتاحة موارد كافية للبلدان النامية، لا سيما أقل

البلدان نمواً، كي تلبي احتياجاتها اللازمة لتحقيق النمو المطرد والتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

باء - السياسات الرامية إلى تحقيق النمو المنصف والشامل

٤٣ - إن تحقيق النمو المستدام والشامل والمنصف أمرٌ بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٥). وفي تقرير عام ٢٠١٢ بشأن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/67/257)، ذُكر أن تهيئة فرص عمل لائقة ومنتجة، لا سيما للشباب، تمثل إحدى أهم السياسات الرامية إلى تعزيز النمو الشامل والمنصف. ويبرز هذا التقرير خيارات هامة أخرى في مجال السياسات العامة.

٤٤ - وتظهر بعض الدراسات التحريية أنه إذا لم يكن النمو الاقتصادي شاملاً أو منصفاً، فلا يمكن أن يكون مستداماً. ويحد ارتفاع معدلات عدم المساواة من الطلب المحلي ويُفسد الهياكل الاقتصادية. ويحد تفاقم عدم المساواة من الكفاءة والنمو الاقتصاديين. وعلاوة على ذلك، عندما يعيش عدد كبير من الأشخاص في مستويات أدنى من إمكانياتهم، فإن ذلك يقوض القاعدة الضريبية للبلدان، مما يؤدي إلى نقص الاستثمار في البنى التحتية والتعليم والتكنولوجيا، الأمر الذي يحد من حوافز النمو المستدام^(٦). ويقوض انعدام المساواة التقدم المحرز في مجالي الصحة والتعليم، وبالتالي فإنه يقوض ما للأشخاص من حقوق الإنسان.

٤٥ - وتؤثر سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة عموماً في توزيع الدخل بين العمالة ورأس المال فحسب، ولكن يمكن أن تؤثر أيضاً في توزيع صافي الإيرادات من خلال الضرائب والإعانات وتحويلات الدخل. وستؤثر السياسات التي توطن فرص المساواة للحصول على التعليم والعمالة والأصول الإنتاجية والقروض أيضاً في توزيع الدخل.

٤٦ - وتتفاوت البلدان النامية كثيراً من حيث الشمولية والإنصاف في النمو، مع بروز نتائج هامة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي الفترة بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٦، أدى

(٥) انظر مثلاً، Timothy Besley and Louise J. Cord, eds., *Delivering on the Promise of Pro-Poor Growth: Insights and Lessons from Country Experiences* (Washington, D.C., Palgrave Macmillan and World Bank, 2007).

(٦) انظر، Raghuram G. Rajan, *Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy* (Princeton, Princeton University Press, 2010); Joseph E. Stiglitz, *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future* (New York, W. W. Norton & Company, 2013); and A. Berg, J. D. Ostry and J. Zettelmeyer, "What makes growth sustained?", IMF Working Paper No. WP/08/59 (Washington, D.C., March 2008).

ركود الأحرور وارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض حصة الأحرور في الدخل الإجمالي في ٥٣ بلداً من أصل ٧١ بلداً، استناداً إلى بيانات عينة مؤخرًا.

٤٧ - وتواجه البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية مجموعة محددة من التحديات في جعل نموها شاملاً ومنصفاً. ونظراً لأن الصناعات الاستخراجية تستلزم رؤوس أموال كثيرة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يترجم بالضرورة إلى نمو يتناسب مع العمالة. ويتعين على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وضع مزيد من التدابير لتكفل أن يكون النمو فيها شاملاً ومنصفاً. وثمة عدد من الخيارات في مجال السياسات، منها على سبيل المثال أن زيادة القيمة المضافة على الموارد الطبيعية قبل تصديرها يسهم في زيادة فرص العمل. وتستطيع البلدان أن تكفل أيضاً استخدام الربح المتأتي من الصناعات الاستخراجية من أجل تنويع الاقتصاد، وتشجيع البنى التحتية، وتوسيع فرص العمل، والاستثمار في التنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع هذه البلدان ضمان استمرار النمو باستخدام جزء من عائدات صادراتها لإنشاء صناديق طويلة الأجل لتيسير عمليتي الاستهلاك والاستثمار مع مرور الزمن واتخاذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية عندما تسوء الأحوال الاقتصادية العالمية. وقد أنشأ العديد من البلدان المصدرة للنفط صناديق كهذه بالفعل، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية. وأعادت عدة بلدان نامية التفاوض على عقودها المبرمة مع شركات أجنبية لزيادة حصتها الوطنية من العائدات المتأتية من الصناعات الاستخراجية، واستخدمت الأموال الإضافية للاستثمار في الاقتصاد أو لإنشاء صناديق طويلة الأجل. وتوفر مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية منتدى دولياً مفيداً لمعالجة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والإدارة في هذا القطاع.

٤٨ - وفي معظم البلدان المتقدمة، يكون توزيع صافي الإيرادات منصفاً أكثر بكثير من توزيع الدخل المكتسب بسبب الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة توزيع الدخل والثروة، التي تجري أساساً من خلال فرض ضرائب تصاعدية ونظم تغطية حماية اجتماعية واسعة. ويمكن للبلدان النامية أن تعتمد أيضاً المزيد من تدابير إعادة توزيع الدخل والثروة، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الأساسية.

٤٩ - وتشير بعض الأدلة التجريبية إلى أن زيادة الحد الأدنى للأجور، وتشجيع سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة، مثل الضرائب التصاعدية والتحويلات، قد تقلل من عدم المساواة وتعزز النمو المستدام في الوقت نفسه^(٧). ويكمن التحدي في التثبت من مزيج

(٧) انظر، Jonathan D. Ostry, Andrew Berg and Charalambos G. Tsangarides, "Redistribution, inequality, and growth", IMF Staff Discussion Note SDN/14/02 (Washington, D. C., February 2014).

السياسات الصحيح الكفيل بتحقيق النمو المستدام والشامل على حد سواء، وذلك بحسب الظروف الخاصة بكل بلد.

٥٠ - وفي العقدين الماضيين، تراكمت لدى البلدان النامية خبرة وافرة من اعتماد سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة في شكل تحويلات مشروطة (أكثر من ٣٠ بلداً) وتحويلات غير مشروطة. وتبين التجربة أن هذه التحويلات يجب أن تكون جزءاً من نظم حماية اجتماعية أوسع لكي تحقق أقصى قدر ممكن من التأثير في مجال أعمال حقوق الناس. وعلى الرغم من أن خيارات الإنفاق تتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد، فإن الأدلة تظهر أن الاستثمار المستدام في قيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية، وهي الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم، قد يعزز النمو الاقتصادي ويحد من مواطن الضعف.

٥١ - وكنتيجة للدروس المستفادة من التدخلات المستهدفة جزئياً، ولكن أيضاً كمؤشر على تحول إلى مبدأ عالمية لتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، طرحت منظمة العمل الدولية مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الذي سيضمن إمكانية الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد الأدنى من الدخل عند التقاعد. وأظهرت حسابات المنظمة أن سياسات إعادة التوزيع الشاملة للدخل والثروة مجدية من الناحية المالية بالنسبة للبلدان النامية (كثيراً ما تستخدم أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتالي يمكن التوصية بها على الصعيد العالمي، تمشياً مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

٥٢ - وحتى في إطار سياسات عامة قائم على مبدأ الشمول، تواجه شرائح معينة من السكان تحديات أكثر من غيرها، وستظل بحاجة إلى وضع برامج مؤاتية لها لكي تستفيد من الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، قد تكون هناك حاجة إلى بذل جهود محددة الغرض لجعل التدابير الشاملة أكثر فعالية.

٥٣ - وبصورة عامة ينبغي بذل المزيد من الجهود للتنسيق بين مختلف خيارات السياسات العامة من أجل النمو المستدام والشامل والمنصف، حتى يتسنى تعزيز التآزر في ما بين الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

- ثالثاً - الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى فترة ما بعد عام ٢٠١٥
- ألف - الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية كمراجع لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

٥٤ - تتمثل إحدى أهم التجارب المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية في أن تولي البلدان نفسها زمام تحقيق الأهداف الإنمائية، واعتماد نهج يكون محوره الناس أمران بالغ الأهمية لتحقيق هذه الأهداف. وتبين أن الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت أكثر فعالية في البلدان التي أدرجت هذه الأهداف في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية، والتي نفذتها بقيادة سياسية قوية وبوضع سياسات متسقة وبمشاركة شعبية واسعة.

٥٥ - وتبين التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية أن الصدمات، المالية أو غيرها، ولا سيما التي تكون على الصعيد العالمي، قد تؤدي إلى القضاء على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها البلدان النامية عبر سنوات من الجهود المضنية وقد تلحق أضراراً طويلة الأجل، وفي بعض الأحيان يتعذر إصلاحها، بالأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمناطق والبلدان. لذلك فإن تهيئة بيئة دولية مؤاتية وإنشاء مؤسسات فعالة ووضع سياسات سليمة أمور بالغة الأهمية للتخفيف من حدة هذه الاضطرابات.

٥٦ - وتبين التجربة أن البلدان ذات الاقتصاد المتنوع تكون ذات قدرة أكبر على تحمل الصدمات وتعزيز التنمية البشرية. وعلى الرغم من أن المشاركة في التقسيم الدولي للعمل هامة، فينبغي أن يستند ذلك إلى تحول هيكلية أوسع نطاقاً لزيادة الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل بدلا من الاعتماد على قطاعات محددة محدودة النمو. ويتطلب هذا، في جملة أمور، وضع سياسات لدعم الابتكار الواسع النطاق وإقامة المشاريع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، والاتساق في السياسات التجارية في سياق التنمية المستدامة بشكل عام.

٥٧ - ومن الدروس الهامة الأخرى في تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أنه يجب ألا ينظر إلى تحقيق الأهداف الإنمائية بوصفها عملية مستوية. ففي بعض الحالات، وبعد الوصول إلى مستوى معين من الإنجاز، قد يزداد إحراز مزيد من التقدم صعوبة بسبب ازدياد تكاليف معالجة المآزق الهيكلية الأعمق. وفي حالات أخرى، قد يتم تحقيق بعض الأهداف على حساب أهداف أخرى بسبب الافتقار إلى التكامل بين أبعاد التنمية الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وينبغي بذل المزيد من الجهود لدراسة هذه الحالات المختلفة وتحديد سياسات فعالة.

٥٨ - وتبين التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً أن إحراز مزيد من التقدم لتحقيق الأهداف قد يتطلب بذل نوع مختلف من الجهود. فعلى سبيل المثال، وبعد تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بواسطة توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ذات النوعية الجيدة المتاحة بسهولة، فقد يتطلب إحراز مزيد من التقدم بذل جهود لمعالجة المسائل المتعلقة بسوء وسائل النقل والمبالغ الكبيرة التي يتعين على المرضى دفعها من أموالهم الخاصة.

٥٩ - وفي حالات عديدة، يصبح من الضروري أيضاً معالجة مسائل جانب العرض وجانب الطلب في آن واحد. فعندما صيغت الأهداف الإنمائية للألفية، كانت معالجة مآزق جانب العرض، من قبيل توافر المرافق الصحية والتعليمية، تنصدر سلم الأولويات، لكن سرعان ما اتضح أنه يجب النظر في المسائل المتعلقة بالطلب. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التعقيدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجغرافية في إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية. وبالمثل، فقد تحول الوصمة والتمييز في المجتمع دون التحاق الأطفال بالمدارس القريبة من أماكن سكنهم. لذا، من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات الفئات المهمشة وتعزيز قدرتها على المطالبة بحقوقها.

٦٠ - وتبين التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً ضرورة معالجة مسألتين الكم والنوع في آن معاً. فالتعلم على سبيل المثال ليس مرهوناً بعدد المدارس والمعلمين المتوفرين فحسب، بل يتوقف أيضاً على نوعية التعليم. وينطبق الأمر نفسه على الرعاية الصحية: إذ إن بناء البنى التحتية المادية الضرورية لا يضمن تلقائياً الرعاية الجيدة النوعية. وقد تكون هذه مهمة أكثر تعقيداً، لكن ربما أدت أيضاً إلى تحقيق نتائج مستدامة.

٦١ - ويتمثل أحد الدروس البالغة الأهمية في التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية في ضرورة إدماج الاستدامة البيئية بنفس مستوى الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية - وهذه إحدى الرسائل الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فبدون الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض والتخفيف من آثار تغير المناخ، قد يصبح تحقيق التنمية البشرية أكثر صعوبة. وبالمثل، فإن التنمية البشرية لا تكتسي أي أهمية على المدى الطويل إذا كانت ستؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها رفاه الإنسان ورخاؤه، وتؤدي إلى زيادة تفاقم تغير المناخ. ومن المسلم به الآن أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تشمل أهدافاً في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار متكامل، يجب أن تكون شاملة للجميع.

٦٢ - وتواجه البلدان المعرضة للكوارث صعوبات خاصة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين نتائج تغير المناخ زيادة تواتر الظواهر المناخية القاسية ونطاق شدتها. ونتيجة

لذلك، فإن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والشخصية الناجمة عن الكوارث آخذة في التزايد. والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي عرضة بصفة خاصة للمخاطر المناخية والبيئية. وعلى نحو ما أكده إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون التخفيف من حدة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، على نحو متناسب.

٦٣ - وقد أثبتت التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية كذلك أن السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحوكمة الفعالة، استناداً إلى سيادة القانون ومؤسسات تتسم بالشفافية، شروط أساسية لتحقيق التنمية ونتائجها. فلا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والتنمية المستدامة بشكل كامل بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن نتائج التنمية الهامة التحرر من العنف والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير. ومعايير حقوق الإنسان هي المبادئ التوجيهية لما تحاول التنمية تحقيقه في نهاية المطاف. ومبادئ حقوق الإنسان، مثل الحرية والمساواة والمشاركة والمساءلة، هي بمثابة إرشادات إلى أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية. فعلى سبيل المثال، لا تكون تدابير السياسات العامة فعالة إلا إذا صيغت على أساس مشاورات واسعة وبرفقة آليات المساءلة.

٦٤ - وقد أثبتت التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية أهمية الثقافة التي تُكسب الشعوب والمجتمعات شعوراً قوياً بالهوية والتماسك الاجتماعي، ومن ثم فهي تساهم في زيادة فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتضح أن التراث الثقافي والسياحة والصناعات الثقافية والإبداعية قطاعات اقتصادية متينة وقابلة للاستمرار، تدرُّ الإيرادات وتوجد العديد من فرص العمل اللائقة.

٦٥ - وبرهنت التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة إقامة نوع جديد من الشراكة العالمية. ومن بين التغييرات الكبرى التي حدثت في السنوات الأخيرة توسيع مجموعة الجهات الفاعلة في ميدان جهود التنمية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. فقد انضمت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والصناديق الاستثمارية والشركات والأفراد إلى الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف في هذا المسعى. وفي حين أن هذا التعدد هو موضع ترحيب، من المهم أيضاً التنسيق في ما بين هذه الجهات المختلفة لتحقيق أهداف إنمائية واضحة المعالم وضمان مساءلة جميع أصحاب المصلحة.

٦٦ - كما برهنت التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية على أن الهجرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وأن جماعات المغتربين والجماعات العابرة للحدود الوطنية تقوم بدور هام في تسهيل التجارة والاستثمار والمهارات ونقل التكنولوجيا وفي بناء الروابط الثقافية بين البلدان^(٨). ويمكن للبلدان المستقبلة للمهاجرين أن تستفيد بشكل كبير. غير أن العديد من الحواجز لا تزال تحد من الآثار الإيجابية للهجرة. فالتمييز ظاهرة متفشية على نطاق واسع وكثيراً ما يُحرم المهاجرون من حقوق الإنسان في مراحل مختلفة من عملية الهجرة. أما آفة الاتجار بالبشر، وهو بعد غير مقبول من أبعاد الهجرة، فيجب وضع حد لها.

٦٧ - وبرهنت التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية كذلك على أهمية البيانات، بما فيها البيانات المصنفة بحسب الجنس والسن والفئات الأخرى. ويكتسي جمع البيانات وتحليلها ونشرها فعلياً بطريقة دقيقة أهمية حاسمة للنجاح في تحديد الأهداف والتنفيذ، ورصد وتقييم التقدم المحرز، ومتابعة المساءلة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.

باء - إطلاق المرحلة الجديدة من العملية الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥^(٩)

٦٨ - ستنتضي الفترة المرجعية للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ والمجتمع الدولي عاكف الآن على مهمة صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وضمان الانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن توضع أربع لبنات لكي تترسخ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي: رؤية بعيدة المدى مع سرد مقنع؛ ومجموعة من الأهداف والغايات الموجزة؛ وشراكة عالمية من أجل التنمية لتعبئة وسائل التنفيذ؛ وإطار تشاركي للاستعراض والرصد والمساءلة (A/68/202 و Corr.1، الفقرة ٧٥).

٦٩ - وبينما تأخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زمام المبادرة في تشكيل توافق في الآراء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تساهم حملة تعبئة غير مسبوقه من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والشعوب إلى حد كبير في المداولات بشأن هذه الخطة، ممثلة في

(٨) انظر المنظمة الدولية للهجرة، *A New Global Partnership for Development: Factoring in the Contribution of Migration* (شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية: احتساب مساهمة الهجرة)، سلسلة بحوث الهجرة رقم ٥٠ (جنيف، ٢٠١٤). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: http://publications.iom.int/bookstore/free/MRS50_20May2014.pdf

(٩) بما أن العملية مستمرة، فإن هذا الفرع لا يصف إلا المستجدات الأخيرة.

المشاورات التي تنظمها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مع الناس في جميع أنحاء العالم^(١٠). كما عقدت اللجان الإقليمية مشاورات للتعبير عن وجهات النظر الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والمشاركة الواسعة النطاق لجميع الشركاء واستعدادهم للعمل أمران حاسمان لضمان لتنفيذ الخطة بنجاح.

٧٠ - وقد تحقّق بالفعل تقارب في الرؤى في عدد من المجالات خلال مرحلة المفاهيم النظرية من المناقشة. وثمة الآن اتفاق على نطاق واسع على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تكون راسخة بشدة في القيم والمبادئ المقبولة عالمياً، بما فيها تلك المسندة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/68/202 و Corr.1، الفقرة ٧٥). وهناك أيضاً اتفاق واسع النطاق على أن خطة التنمية يجب أن تتمم الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية وتستفيد من قوتها. ويتفق جميع أصحاب المصلحة على أن الأهداف الجديدة ينبغي أن يشمل تطبيقها الجميع، وأن تعكس في الوقت ذاته الأولويات الوطنية وتراعي القدرات المختلفة. وفي حين أن القضاء على الفقر سيبقى على رأس أي جدول أعمال في المستقبل، هناك اتفاق على وضع التنمية المستدامة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومن ثم تحقيق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧١ - وقد قطع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أسسه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أشواطاً في عمله على وضع مجموعة من الأهداف والغايات الموجزة ذات الصبغة العالمية، ومن المتوقع أن يقدم توصياته إلى الجمعية العامة لمواصلة النظر فيها في دورتها الثامنة والستين. [قرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٠ "بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤"]

٧٢ - ويجب أن يكون إطار التمويل لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ متطابقاً مع مستوى الطموح لاتخاذ إجراءات تحويلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية عاملاً حاسماً في التصدي للتحديات التي يواجهها العالم. وينبغي استكمال هذه الشراكة غيرها في العمل نحو تحقيق أهداف وغايات محددة. وينبغي ألا تعكس هذه الشراكات مساهمات الحكومات وحقوقها فحسب ولكن أيضاً مساهمات وحقوق جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وينبغي أن تسترشد بمبدأي الشفافية والمساءلة.

(١٠) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مليون صوت: العالم الذي نريد، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الشبكي التالي: www.worldwewant2015.org.

٧٣ - وتقتراح لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي أنشئت في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خيارات لاستراتيجية فعالة ومستدامة لتمويل التنمية. ومن شأن هذا الاقتراح الطموح أن يساعد على دفع النقاش بشأن حشد الموارد المالية واستخدامها بفعالية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون تقريرها أيضاً بمثابة مساهمة هامة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يكون المؤتمر معلماً في صياغة توافق في الآراء بشأن شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية، قائمة على إطار تمويل كلي وشامل.

٧٤ - وساعدت مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصاً في منتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى الذي يعقده كل سنتين وعقده هذه السنة في تموز/يوليه ٢٠١٤، والأعمال التحضيرية ذات الصلة، أيضاً لتوضيح كيف يمكن لشراكة عالمية متجددة من أجل التنمية أن تعمل وكيف سيلزم أن يتطور التعاون الإنمائي على نحو فعال لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - وتستمر المناقشات بشأن تمويل المناخ بشكل كبير على مسار منفصل، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. غير أن ضمان التماسك والتآزر مع العمل الأوسع نطاقاً لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يزال أمراً صعباً. وهذه الصعوبة أكثر إلحاحاً في ضمان الاتساق في المناقشات بشأن وسائل التنفيذ وإطار شامل لتمويل التنمية. وينبغي أن تتلاقى هذه المسارات من أجل ضمان الانتقال السلس إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والغرض من مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي دعا الأمين العام إلى انعقاده يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، هو رفع مستوى الطموح وتحفيز العمل وإيجاد الزخم السياسي لتحقيق اتفاق قانوني عالمي بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.

٧٦ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى إلى تحديد الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير من شأنها أن تشجّع على استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها بسبل منها تقييم احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا والخيارات المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات وبناء القدرات اللازمة لذلك (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٧٣). وقد أوصى الأمين العام بسلسلة من الخيارات (انظر A/67/348 و A/68/310)، استناداً إلى مساهمات من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ونظم رئيس الجمعية العامة سلسلة من حلقات العمل في عام ٢٠١٣

وعدداً من جلسات الحوار المنظم في عام ٢٠١٤. وقد ساعدت هذه العمليات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على التوافق من أجل فهم مشترك أفضل لوجهات نظر بعضهم البعض. وقد بدأ الإقرار بالمجموعة الواسعة من الأنشطة الحالية والناشئة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها المنجزة من أجل تيسير الوصول إلى حلول التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، كما الحاجة إلى بناء التآزر بين هذه الجهود. وقد أدت جلسات الحوار الأربع إلى تقارب ملحوظ في الآراء بشأن الإجراءات التي يمكن أن تبدأها الأمم المتحدة على الفور لتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات عن التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، وزيادة توضيح الاحتياجات والثغرات، وتعزيز التماسك والتآزر بين جهود التيسير في هذا الصدد. وقد أكدت هذه العمليات أيضاً عزمًا مشتركاً على نطاق واسع لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٠. وسيقدم رئيس الجمعية العامة توصياته بشأن كيفية المضي قدماً كمساهمة في التقرير التجميعي الذي سيرضه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٧٧ - وسيكون وجود إطار تشاركي للاستعراض والرصد والتقييم والمساءلة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتتبع الإجراءات المتخذة من قبل جميع أصحاب المصلحة عاملاً حاسماً لنجاح تنفيذ هذه الخطة. وكانت جلسة الحوار التي دعا إليها رئيس الجمعية العامة لبحث العناصر اللازمة لإطار للرصد والمساءلة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمثابة مناسبة مهمة لمناقشة العناصر الرئيسية لإطار الرصد والتقييم والمساءلة. وتمخض منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٤، وعملياته التحضيرية عن توجيهات بشأن الملامح الرئيسية المحتملة لإطار عالمي فعال وشامل للمساءلة والرصد في مجال التعاون الإنمائي بعد عام ٢٠١٥. وبالمثل، بحث المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٤، استعراض ما نفذته جميع الجهات المعنية بالتنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد ناقش المنتدى أفضل السبل لإجراء استعراضات منتظمة بشأن متابعة وتنفيذ التزامات وأهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعد اعتماد تلك الخطة. وسيظل استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات، بما في ذلك خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ووظيفة من وظائف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٨ - ويلزم القيام بمزيد من العمل لكسب وضوح أكبر بشأن الكيفية التي يمكن بها لإطار متعدد المستويات للمساءلة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تعمل على تعزيز المساءلة المحلية

والوطنية والإقليمية والعالمية وضمن الاستعراض الفعال، ورصد وتقييم ما نفذ من خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويتطلب الانتقال إلى خطة التنمية الشاملة والمتكاملة وتنفيذها إحداث تغييرات في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وسيكون على المؤسسات أن تنتقل من النهج الانعزالي المتبع حالياً إلى نمط متكامل لوضع السياسات العامة وتنفيذها.

٧٩ - ولهذا الغاية، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تكون أهلاً لهذا الغرض. والأمم المتحدة بصددها تأمل على الصعيد الداخلي، وهي ممارسة الهدف منها تعزيز التماسك واعتماد نهج منسقة ومتكاملة على نطاق المنظومة وإشاعة ثقافة التعاون. وستنظر أيضاً في الآثار الخاصة المترتبة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة للترتيبات المؤسسية والمالية وترتيبات الحوكمة. وهذا تحدٍ جديد أمام منظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - وسيصدر قبل عام ٢٠١٤ التقرير التجميعي المذكور أعلاه، الذي سيستعرض العمل الجاري بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيستعين من بين مساهمات أخرى بأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمناقشات المواضيعية التفاعلية والمناسبات الرفيعة المستوى التي ينظمها رئيس الجمعية العامة لتمهيد الطريق لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيشكل التقرير التجميعي مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي تجريها الدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.